

بيان  
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

السيدة / هيام خالد الفصام  
باحثة إقتصادية

أمام

اللجنة الثالثة (الاجتماعية والانسانية والثقافية)  
الدورة الحادية والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة

**البند (26) : التنمية الاجتماعية:**

**(أ) التنمية الاجتماعية ، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم  
وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة.**  
**(ب) محو الأمية من أجل الحياة : صياغة خطط المستقبل.**

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الثلاثاء الموافق 4 أكتوبر 2016

## بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة،،

يسر وفد بلادي وهو يتحدث ضمن هذا البند الهام ، بند التنمية الاجتماعية ، أن يتقدم لكم بالتهنئة على إنتخابكم رئيساً للجنة وتهنئة الفريق العامل كما نتمنى لكم التوفيق في أعمال اللجنة الثالثة في الدورة الـ71، وإنما على ثقة من أنه بفضل خبرتكم وحكمتمك ستتمكن اللجنة من إنجاز أعمالها هذا العام على النحو المرجو منها.

كما يعرب وفد بلادي عن تأييده لما جاء في بيان ممثل تايلاند الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ77 والصين.

السيدة الرئيسة،،

لقد أطلع وفد بلادي على التقارير المقدمة من الأمين العام بشأن هذا البند ومنها التقرير المعنون "تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة والتقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية للإجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة" ، والذي يستعرض الى أي مدى تقوم الأطر الإنمائية الدولية ، ومنها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015 – 2030، بمعالجة وإدماج حقوق ورفاه الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يستعرض التقرير المبادرات الإيجابية الكثيرة في ذلك الصدد.

ونحن نشاطر الأمين العام الرأي بأنه على الرغم من ان اجتماع الجمعية العامة رفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد أدى دوراً أساسياً في توجيه

جهود التنمية الشاملة وضمان الإلتزام بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة ، وعلى الرغم من خطط العمل والبرامج الوطنية للدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني لإحراز تقدم ملحوظ في إدماج حقوق ورفاه ومنظورات الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والبرامج الوطنية ، إلا أنه ما تزال هناك العديد من العقبات الكبيرة التي تواجه تعميم مراعاة مسائل الإعاقة.

السيدة الرئيسة،،

وإنسجاماً مع ما أوصى به الأمين العام في هذا التقرير بضرورة تشجيع الدول الأعضاء على معالجة الثغرات في البيانات المتعلقة بالإعاقة وتحديد أولويات جمع هذه البيانات واستخدامها وتحليلها ، حرصت بلادي على ضمان توفير الحماية والدعم لذوي الإعاقة وذلك بإنشاء "هيئة تعني بشؤون ذوي الإعاقة ذات شخصية اعتبارية تسمى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة" ، والتي تقوم بالعديد من المشاريع الهامة لخدمة ذوي الإعاقة والتي من أهمها "مشروع الحصر ووضع قواعد بيانات خاصة لذوي الإعاقة " وذلك لحصر كافة المعاقين بالدولة ووضع قواعد بيانات لهم.

هذا وتحرص دولة الكويت على توفير كل السبل التي تحقق العيش الكريم لذوي الإعاقة، حيث تقدم لهم العديد من الخدمات وهي: الوقائية والطبية والتأهيلية والعلاج النفسي والتربوية والثقافية وخدمات أخرى. كما توفر لهم فرص التعليم والتدريب والتشغيل حسب إمكاناتهم.

كما نؤكد إلتزام دولة الكويت الكامل ببنود الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، ومواصلة الجهود لدمجهم الشامل في المجتمع ضمن إطار رؤية الكويت بحلول عام 2035 نحو الأشخاص ذوي الإعاقة.

السيدة الرئيسة،،

وفي سياق تقرير الأمين العام بشأن "تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وما بعدها"، والذي يستعرض الجهود والسياسات المبذولة للنهوض بقضايا الأسرة في سياق خطة أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، ويشير هذا التقرير الى أن أهداف السنة الدولية للأسرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة وخاصة الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع وضمان حياة صحية للجميع، فقد حرصت بلادي على تقديم الدعم المادي اللازم للأسرة، وذلك من خلال إصدار قانون المساعدات العامة سنة 2015 والذي يتضمن تقديم الدعم المادي للأسر المحتاجة والفئات الضعيفة خاصة أسر المطلقات وربات البيوت والمساجين والأرامل، مما يحافظ على كيان الأسرة وتمكينها مادياً.

وفي مجال جهود الدولة لرعاية المسنين، فقد أصدرت دولة الكويت قانوناً سنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين والذي كفل عدة ضمانات للمسن مثل الحق في مخصص شهري يكفل له رعاية صحية معفية من الرسوم، كما تكفل الدولة توفير وتجهيز دور خدمات للرعاية الإيوائية والمتنقلة والقانونية للمسنين. كما تم منح المسنين الأولوية في إنجاز معاملاتهم في الدولة.

وفي مجال النهوض بقضايا الشباب، تولي الكويت إهتماماً كبيراً بقضايا التنمية البشرية والمجتمعية لقطاع الشباب والذي يمثل فئة عمرية واسعة في المجتمع الكويتي، ووضعت القوانين اللازمة لحمايتهم لتوفير إيواء لمجهولي الوالدين، وتخصيص راتب شهري لهم وضمان تلقيهم التعليم والتنسيق مع الجهات المعنية لتنظيم برامج لهم تحميهم من الانحراف وتسهل اندماجهم مع المجتمع.

السيدة الرئيسة ،،

تؤمن دولة الكويت بتوفير الحق في التعليم لكل فرد ، ومن هذا المنطلق فإن التعليم المجاني حق مطلق لجميع الأطفال الكويتيين من ذكور وإناث من بداية مرحلة رياض الأطفال وحتى المرحلة الجامعية. كما أتاحت حق التعليم لكل من يعيش على أراضيها.

وفي سياق الجهود المتعلقة بالتقدم المحرز في محو الأمية ، فقد حققت دولة الكويت إنجازات عديدة في هذا المجال ، ومنها إنخفاض نسبة الأمية بين الكبار الى أقل من 2% خلال هذا العام، والقضاء تماماً على أمية الأبناء وذلك عقب إقرار قانون التعليم الإلزامي ، كما تم إعادة النظر في لوائح ونظم تقويم برامج محو الأمية في ظل التوسع في إنشاء مراكز جديدة لمحو الأمية ، والإهتمام بتحقيق أهداف خطة التعليم للجميع التي إعتمادها عام 2000.

السيدة الرئيسة ،،

وفي الختام ، أود أن أؤكد أن دولة الكويت لن تدخر جهداً في تعزيز الجهود المبذولة للإرتقاء بالتنمية الاجتماعية. كما تدعو الى أهمية تضافر الجهود المشتركة ، وتقاسم المسؤوليات كمجتمع دولي لتحسين رفاه شعوب العالم ونوعية حياتهم وفقاً لما جاء في أهداف التنمية المستدامة.

وشكراً السيدة الرئيسة ،،